مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: لماذا الفدرالية؟ مقاربة نظرية
اسم الكاتب: أ.م.د. رعد قاسم العزاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9703
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- juniu 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٥

Why Federalism? A Theoretical Approach.

[1] Prof. Dr. Raad Qasim Al-Azzawi
Al-Kitab University

1: Email:
raad.salih@uoalkitab.edu.iq
2: Email:

Abstract:

A research that strives to present reasons that have not been addressed in depth, which arranged for the failure to generalize the experience of federal local governance to all countries of the world whose societies consist of multiple components, which constitute more than 92% of these countries, and they were and still are suffering from crises and disturbances due to the lack of organizing coexistence between them in a fair and stable manner, i.e. providing sound management of social diversity. The research shows that the first reason is not only the shortcomings of the theory of federal local decentralization, but also the existence of theories opposing the application of the federal system of governance, and these theories are believed in by many leaders of countries and decision-makers in them. In contrast, there is a failure on the part of the international community to support and generalize other theories calling for the application of the federal system of governance in all countries that suffer from governance problems due to their diverse social structure. This research is divided into three axes: the first is about the concepts of the theory of decentralization and federalism, the second is about the theories that oppose the application of federal systems of governance, and the third is about those theories that support the application of federal systems of governance, with a conclusion that included the most important conclusions and the most important recommendations reached by the researcher.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.156112.1429

Submitted: 20/12/2024
Accepted: 25/12/2024
Published: 5/1/2025

Keywords:
Centralization
Federalism
Approach
theories.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لماذا الفدرالية؟ مقاربة نظرية

[١] أ.م.د.رعد قاسم العزاوي
[١] جامعة الكتاب

الملخص:

بحث يجتهد في عرض اسباب لم يتم التطرق اليها بشكل معمق رتبت عدم تعميم تجربة الحكم المحلي الفدرالي على جميع دول العالم التي تتكون مجتمعاتها من مركبات متعددة، وهي تشكل نسبة اكثر من ٩٢% من هذه الدول، وكانت ومازالت تعاني من ازمات واضطرابات بسبب عدم تنظيم العيش المشترك بينهم بشكل عادل ومستقر ، أي نوفر ادارة سليمة للتنوع الاجتماعي، والبحث يعرض ان السبب الاول ليس في قصور نظرية الحكم اللامركزي المحلي الفدرالي وحسب، وانما في وجود نظريات معارضة لتطبيق نظام الحكم الفدرالي، وهذه النظريات يؤمن بها العديد من قادة الدول، وصناع القرار فيها، في المقابل وجود تقصير من قبل المجتمع الدولي في دعم، وتعميم نظريات اخرى تدعو لتطبيق نظام الحكم الفدرالي في جميع الدول التي تعاني من مشاكل الحكم بسبب بنائها الاجتماعي المتنوع، هذا البحث قسم الى ثلاث محاور الاول عن مفاهيم نظرية الادارة اللامركزية والفدرالية، والثاني عن النظريات التي تعارض تطبيق انظمة الحكم الفدرالية، والثالث عن تلك النظريات المساندة لتطبيق انظمة الحكم الفدرالي، مع خاتمة، تضمنت اهم الاستنتاجات، واهم التوصيات التي توصل اليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: مركزية، فدرالية، مقاربة، نظريات.

المقدمة

المجتمع الدولي لا يمكن حكمه من قبل حكومة عالمية مركزية واحدة، فهو نظام من اجزاء كل جزء يساهم بدوره في تحقيق اهداف جمعية متفق عليها، فهو بحاجة لقوة التنظيم، وقوة القانون الدولي، وقوة وفاعلية المنظمات الدولية، وغير الدولية، اضافة الى الفاعلين الاساسيين من الدول في تطبيق قواعد الامن الجماعي، والتعاون وفق مبادئ العلاقات الدولية التي تضمنها ميثاق عصبة الامم لعام ١٩٢٠، وميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥، وجميع الاتفاقيات الدولية، والاقليمية، والثنائية ذات الصلة في تنفيذ الاجراءات والتدابير التي تعزز الامن الدولي، والتعاون الدولي.

الدولة المتعددة الاعراق، والاديان، والثقافات حالها حال المجتمع الدولي لا يمكن حكمها وفق نظام الحكم الشمولي، المركزي، الا من خلال مشاركة اجزائه لا سيما الفاعلة فيه،

اي من خلال بنائه الاجتماعي ، بيد ان هذه الحقيقة المنطقية العملية لم تطبق الا بعد ان مر العالم بمعظم شعوبه، ودوله القومية التي ظهرت بعد مؤتمر ومعاهدة وستفاليا ١٦٤٨ بتجارب قاسية من النزاعات، والصراعات، والحروب الدولية، والاقليمية، والمحلية " الاهلية" حتى ادرك مع بداية القرن العشرين ، وبشكل متدرج اهمية خيار الحكم اللامركزي، وانظمة الحكم الفدرالية، التي طبقت ونجحت في الولايات المتحدة الامريكية، وسويسرا، والمانيا، واستراليا ، ومن اهم اسباب تأخر المجتمع الدولي في تبني انظمة الحكم الفدرالية في المجتمعات المركبة المتعددة التي تتجاوز نسبها اكثر من ٩٥% من شعوب دول العالم تلك النظريات السياسية المتطرفة، وتداعياتها التي انتجت نظريات اخرى غير نظرية الادارة اللامركزية، ونظريات الحكم المحلي في الدول المركبة الاتحادية، الكونفدرالية، او الفدرالية، ساهمت بشكل نسبي في اتجاه تبني النظام الفدرالي.

أولاً: اهمية البحث.

ان هدف ضمان الامن والسلم الدوليين، والامن الاقليمي، والامن المحلي، والتطور الاقتصادي، والتنمية البشرية في معظم دول العالم يتطلب مواصلة البحث والتحليل في تعميم تجربة الحكم الفدرالي لما لها من دور مهم في اطفاء الصراعات المحلية، ومنع النزاعات الاهلية المسلحة.

ثانياً: اشكالية البحث.

ان الفدرالية كنظام حكم في العديد من الانظمة السياسية الدولية مشتق من نظرية الادارة اللامركزية، وان الدول التي طبقت هذه النظام منذ اواسط القرن التاسع عشر ولغاية اليوم حققت النجاح في تحقيق اهدافه ولو بنسب متفاوتة؛ هنا يثار تساؤل ، مفاده (الدول التي طبقت الفدرالية عددها ٢٨ دولة، وان ظروفها الاجتماعية السياسية، الاقتصادية، الثقافية متقاربة مع الكثير من الدول التي لم تطبق الفدرالية وهي بحدود ١٧٠ دولة، وان هذه الدول تواجهه تحديات ، وتهديدات هي متشابهة لما واجهته دول الانظمة السياسية التي اعتمدت نظام الحكم الفدرالية ، فلماذا لم تطبق الدول الـ ١٧٠ نظام الحكم الفدرالية ومعظم مجتمعاتها السياسية من مركبات عرقية، ودينية، وثقافية مختلفة، واغلبها متنافرة سياسياً؟

ثالثا: فرضية البحث.

تعميم تجربة الحكم اللامركزي الفدرالي، وفق نظرية النظم، والدستور المكتوب الدائم، والدقيق، والمتفق عليه من قبل جميع مكونات الشعب، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، وتوزيع الثروات بين المركز والاقليم، او الولاية كفيلة في حل معظم المشاكل السياسية والادارية، والاقتصادية، والامنية، والاجتماعية في الدول ذات المجتمعات المركبة " المتنوعة"، وله القدرة في احتواء جميع النزاعات المسلحة غير الدولية، والتوترات الداخلية التي تهدد الامن المحلي والاقليمي والدولي، لا سيما في مناطق ذات الاهمية الجيوستراتيجية، والجيواقتصادية عند القوى العظمى التي تتحكم في ادارة السلطة العالمية، والنظام الدولي .

رابعاً: منهجية البحث.

تم الاعتماد على نظريات العلاقات الدولية، والادارية، والاجتماعية، والدينية، والنفسية ذات الصلة، والمؤثرة في سلوك القوى السياسية، والاحزاب الفاعلة والمؤثرة في سياسات الدول ذات المجتمعات المركبة، لأنها الاقرب في تحليل ودراسة اهمية تطبيق وتعميم تجارب الفدرالية، وتم الاعتماد على المنهج التحليل العلمي، والوصفي، والتاريخي، والاستشرافي.

خامساً: تقسيم البحث.

تم تقسيم البحث الى:

١- المقدمة.

٢- مفهوم نظرية الادارة اللامركزية، والفدرالية.

٣- النظريات التقليدية المعارضة للحكم اللامركزي.

٤- النظريات الحديثة المؤيدة للحكم اللامركزي.

٥- الخاتمة تتضمن الاستنتاجات، والتوصيات، والمصادر.

I. المطلب الاول

مفهوم نظرية الادارة اللامركزية، والفدرالية

نظرية الحكم، المحلي، او الفدرالي" اللامركزي" هي محصلة تفاعل وتكامل جملة من التعاريف لمفكرين مهتمين بشأن انظمة الحكم الفدرالية، وحيث ان هذه الانظمة تخضع لمحددات مكانية، وزمنية متعلقة بخصوصيات الشعوب والدول، فإننا نجد هناك تعاريف عدة وفق اختلاف المدارس والمراجع الفكرية والسياسية للمفكرين.

I.أ. الفرع الاول

مفهوم الادارة اللامركزية.

تعريف الادارة اللامركزية، او الحكم المحلي هي مداخل للمفهوم الاوسع (الفدرالية) ، وان الجامع بينهم هو الابتعاد عن مساوئ الحكم الشمولي المركزي ، فلو عندما لتعريف البنك الدولي الذي يشير " ان اللامركزية تعني اسناد مهام جمع الضرائب، ومهام الادارة السياسية الى مستويات حكومية ادنى"، نجد ان هذا التعريف ركز على الجانب المالي لكنه اكد على عملية الانتقال من المركزية الى اللامركزية، اما التعريف الاوسع نجده عند روبنز " اللامركزية هي ظاهرة ادارية وتنظيمية تشير الى مدى تمركز دائرة اتخاذ القرار للتنظيم الاداري، هذا التعريف يؤكد على عملية المشاركة، واتخاذ القرار الاداري في السياسات العامة للدولة، اما سميث فعرفها " انها عملية توزيع القوة الى مستويات محلية

للحكومة"، وهنا غلب المعنى السياسي، والاداري، والقانوني في مفهوم اللامركزية[١]. هناك تعريف اشمل للامركزية تطرق اليه رودنلي " اللامركزية تعني نقل وتفويض سلطة التخطيط واتخاذ القرار وادارة الوظائف العامة من الحكومة المركزية وقطاعاتها الى هيئات ميدانية تابعة لتلك القطاعات او شركات عامة شبه مستقلة او حكومات محلية مستقلة او منظمات غير حكومية " وهو تعريف شمل حتى الشركات، والمنظمات غير الحكومية، ولكن بشرط وجود تخويل، او تقنين قانوني، دستوري، والذي يمكن ان نستنبطه من هذه التعاريف " وجود سلطات قوة مخولة دستورياً لأداء مهام محددة دستورياً ، لتحقيق اهداف المجتمعات المحلية"، ومقومات اللامركزية هي :

١- التفويض. ٢- نقل السلطات. ٣- الخصوصية[٢].

ان اصل مفهوم الحكم المحلي، الفدرالي "اللامركزي" يعود الى مفهوم اللامركزية الادارية في قوانين التنظيم الاداري المركزية او تلك التي تخص اقاليم ومحافظات الدولة او انواع الاشخاص المعنوية التي يخاطبها القانون المدني الذي يخضع له الشخص المعنوي ويحكم نطاقه ونشاطه، ونشاط اشخاص معنوية في تنظيمها لقواعد القانون الخاص، واخرى تخضع في تنظيمها لقواعد القانون العام وهم الاشخاص المعنوية العامة في الدولة من المحافظات والمدن المديريات والقرى وتعتبر اشخاص عامة اقليمية ، واخرى اشخاص معنوية مرفقية كالجامعات ومؤسسات النقل والسك الحديدية ودور التأليف والنشر وغيرها[٣]، فالتنظيم الاداري اللامركزي سحب معه التنظيم والتشريع القانوني اللامركزي ، وكل هذه المفاهيم انعكست بشكل كبير في التنظيمات والتشريعات الادارية والدستورية في علم النظم السياسية ، في مواضيع تدرس اشكل الدول، سواء كانت دول بسيطة، او دول مركبة "الاتحادية-الكونفدرالية-الفدرالية". واهمية وجود التقنين في الادارة اللامركزية انعكس في اهمية وجود والدستور الدائم المكتوب المقنن بشكل تفصيلي في الفصل بين السلطات، وفي تحديد الحقوق العامة، وفي توزيع وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المركزية، والمحلية ، والذي يعد حجز الزاوية في بناء الدولة، وتدور في فلكه الحياة السياسية لها، الدستور القابل للحياة والبقاء ويفع جميع مكونات المجتمع للدفاع عنه يجب ان يراعي طبيعة الكيان الاجتماعي للدولة، بمعنى ان نجاح البناء القانوني للدولة مرهون بمراعاته لطبيعة الكيان

(١) د. مصطفى النمر، *اللامركزية في الحكم: المفاهيم والانماط*، (المعهد المصري للدراسات، ١٦ تشرين الاول/اوكتوبر ٢٠١٧)، ص ٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٦.
(٣) محمد فوزي نويجي، *القانون الاداري : التنظيم الاداري* ، (القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ١٥٤-١٥٥.

الاجتماعي ، وهذه المراعاة هي الضامن لنجاح وبقاء الدستور[١]، وحيث ان الدولة البسيطة الموحدة بحاجة الى تنظيمات وتشريعات ادارية لامركزية فمن باب اولى ان تكون حاجة الدولة المركبة سواء كانت اتحادية كونفدرالية او فدرالية الى انظمة تشريعية، وقضائية، وادارية لامركزية محلية للابتعاد عن فوضى تداخل توزيع الاختصاصات والمسؤوليات وتوزيع الثروات ، ومن هنا جاء شرط وجود دساتير مكتوبة غير عرفية، وغير مرنة جدا من اجل وجود نصوص قانونية واضحة وثابتة لا تتغير ولا تتبدل الا باتفاق جميع اطراف الدولة الاتحادية من السلطات الثلاثة في المركز، وسلطات الاقاليم، او الدويلات[٢]. وحيث ان مفهوم الفدرالية يستدل عنه من نظرية الحكم اللامركزي، القائم على توفر عنصرين، هما: ١- الاستقلال الذاتي. ٢- الاتحاد؛ بمعنى إذا ما تم لثم او تعطيل مفهوم او مدلول الاستقلال الذاتي التنفيذي والتشريعي والقضائي يتم تعطيل العنصر الثاني المتمثل بالاتحاد.

I.ب. الفرع الثاني

مفهوم الفدرالية.

مفهوم الفدرالية هو نظام قانوني اداري سياسي يطبق على مجتمعات متعددة القوميات والأديان والثقافات، وفي مناطق جغرافية مختلفة الخصائص الايكولوجية. تتسم بالتنوع وفق خصائص المجتمعات المكانية والزمنية، وتركيباتها الاجتماعية، ولها اشكال مختلفة فمنها من تضم وحدتين اقليميتين، ومنها من تضم أكثر تصل الى عشرات الوحدات، وتختلف في طبيعة المركزية، فمنها شديدة المركزية، واخرى مرنة، وثالثة وسطية ما بين الشدة، والمرونة[٣]، والفدرالية هي تنظيم سياسي تتوزع فيه انشطة الحكومة بين المركز والاقاليم على نحو يتيح لكل منهما المشاركة بالقرارات النهائية فتكون السلطة فيها هي محصلة لجميع مظاهرها في الحكومة الاتحادية والولايات او الاقليم المكونة لها[٤]. ان تمييز الاقاليم، او الولايات يبدأ اولاً من خلال ترسيم الحدود الارضية والبحرية، والجوية ليس بدوافع الاستقلال او الانفصال بل لأهداف تحديد المسؤوليات والصلاحيات لتكامل عمل اجزاء الدولة الفدرالية نحو تطبيق الاهداف العليا المتفق عليها، وعند العودة في مراجعة ارشيف الكونغرس الامريكي للاطلاع على الوثائق القانونية في عملية تأسيس نظام الحكم الفدرالي في

(١) د. حسن مصطفى البحري، *القانون الدستوري والنظم السياسة*، (دمشق: جامعة الشام الخاصة-كلية الحقوق، ٢٠٢٠)، ص ٣٠-٣١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٤-٢٣٥.
(٣) للمزيد انظر: جورج اندرسون، مقدمة عن الفدرالية : ما هي الفدرالية وكيف تنج حول العالم، ترجمة مها بسطامي، منتدى الاتحادات الفدرالية ، وكالة التنمية الكندية CIDA ، ٢٠٠٧، ص ٢.
(٤) د. رعد قاسم صالح، "السلطة في انظمة الحكم الفدرالي الديمقراطي: استراليا نموذجا"، *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد ٣٥، (لسنة ٢٠١١): ص ٣٧.

الولايات المتحدة تجد ذلك الاهتمام والتركيز في ترسيم حدود الولايات[١]. فالفدرالية هي تحديد المناطق المحلية لإدارة الحكم اللامركزي من اجل ضمان، وسرعة، ودقة تحقيق الحقوق والغايات العليا المشروعة لسكان الاقاليم والولايات. لذلك تعد الولايات المتحدة من أقدم دول العالم في تطبيق الدساتير المدونة، والواضحة في تقسيم المهام، والصلاحيات في نظام الحكم الفدرالي بعد ان غادرت تجربة الحكم الكونفدرالي ١٧٨١-١٧٨٩، وتبعتها سويسرا التي اختارت الدستور الفدرالي المدون عام ١٨٤٨، وكذلك الفدرالية الكندية عام ١٨٦٧، وتبعتها الفدرالية الأسترالية عام ١٩٠١.

الفدرالية شكل من اشكال الحكم تتحد بموجبه مجموعة من الدول المستقلة، او الولايات، او الاقاليم في دولة فدرالية واحدة من خلال رابط قانوني هو الدستور[٢]، وبذلك يكون الرابط القانوني هو عامل مهم اخر بجانب عامل ترسيم الحدود في تحديد المسؤوليات والصلاحيات، وهناك عامل الثالث مهم هم عامل تحديد آليات العمل المشترك، واجراءات وآليات توزيع الثروة الوطنية، وضمانات حماية حقوق الافراد، والجماعات. والمؤسسات الدستورية التشريعية، والقضائية، والتنفيذية المركزية ، والمحلية، هذه المؤسسات نظامها الداخلي يجب ان يكون ضامن لجوهر الفدرالية في التوزيع العادل، للصلاحيات، والمسؤوليات، والثروات، في حالة انتهاك الحقوق والحريات العامة، وتملك القدرة لحماية النظام السياسي ضد كل محاولة انقلاب على الدستور، او توظيف تعطيل بنوده من أحد الاطراف المشكلة للدولة الفدرالية لأغراض سياسية فئوية سواء في حالات الظروف العادية، او حالة الظروف الاستثنائية" حالة الطوارئ"[٣].

الفدرالية نظام حكم فيه لامركزية ادارية، لامركزية تشريعية، لا مركزية قضائية، لامركزية مالية، لا مركزية للمنظمات غير الحكومية، تعمل جميعها في إطار دستور اتحادي، بمعنى في إطار قيود دستورية تحافظ على حقوق، ومسؤوليات، وصلاحيات الولايات، وحقوق، مسؤوليات، وصلاحيات الحكومة الاتحادية، وبذلك تتسم الفدرالية بلامركزية الادارة، والتشريع، والقضاء[٤]؛ ومعظم المفكرون المعنيون بمفهوم الفدرالية يؤكدون انها آلية

(1) See more: BEN: PERLEY POORE, Organic Laws of United States, Second Edition. WASHINGTON: GOVERNMENT PRINTING OFFICE.1878.pp;1030-1035
Digitized by the Internet Archive in 2007 with funding from Microsoft Corporation https://archive.org/details/federalstatecons02pooruoft.

(٢) سمر صالح، "الموسوعة السياسية"، الفيدراليةFederalism - تاريخ النشر ٢٠٢٠/٧/٥، الرابط : https://political-encyclopedia.org/dictionary/

(٣) للمزيد انظر: جورج اندرسون ، مقدمة عن الفدرالية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠-٥٦.

(٤) انظر: رونالد ل. واتس، *الانظمة الفدرالية* ، ترجمة غالي يرهومة، اتحاد الفدراليات اوتاوة-كندا ، www. Formed.org ، ص ٩٤-٩٨.

دستورية لتوزيع السلطة بين مختلف مستويات الحكم بحيث تتمتع الوحدات الاتحادية بحكم ذاتي حقيقي ومضمون دستوريا في مجالات سياسية معينة وتشارك في السلطة وفق قواعد متفق عليها في مجالات سياسية اخرى وهكذا تجمع الفدرالية بين حكم ذاتي جزئي وحكم مشترك جزئي.

الفدرالية هي اداة حماية الهوية لتحقيق السلم والاستقرار والتوافق المشترك في بلدان تتميز بفروق متمركزة اقليمياً في هوية او عرق او لغة او ثقافة. والفدرالية هي نظم حكم الكفاءة في اتخاذ القرار المحلي الاقرب للصواب لتحسين الخدمات وتضمن تطبيقه بأفضل وجه وتحميه من التمركز الزائد للسلطة، وتخلف المزيد من المشاركة نحو تصويب القرار والمحافظة على المشاركة الديمقراطية في تطبيقه(١). وبذلك تكون الفدرالية حلاً في احتواء مشاكل غياب ثقافة التسامح والتعاون والعيش المشترك في المجتمعات المتعدة، وهي حلاً مؤسساتياً لإشكالية الحكم المركزي، وحلاً امنياً لإنهاء النزاعات الاهلية المسلحة، وحلاً اقتصادياً في التنمية البشرية والاقتصادية المحلية تحت هدف التجمع معاً للعيش والتقدم معاً(٢). فالفدرالية وفق هذه التعاريف هي اتحاد بين مكونات " دول، دويلات، ولايات، أقاليم، محافظات" يشترط قيامها انشاء هيئات السلطة الفدرالية التشريعية والتنفيذية والقضائية باتفاق جميع الأطراف، وان تم تنازل المكونات عن بعض سلطاتها الداخلية، وسيادتها الخارجية للشخصية المعنوية القانونية الجديدة للدولة الفدرالية فهذا لا يعني تنازلها عن الحقوق الثابتة للإنسان في العيش الكريم، وتلبية حاجاته الأساسية.

ونستنتج مما ورد انفاً ان نظام الحكم في الفدرالية يتسم بما يلي:

١- مستويان من الحكم يمارس كل منهما سلطاته مباشرة على مواطنيه.

٢- توزيع دستوري ثابت للسلطات التشريعية والتنفيذية، والقضائية.

٣- تخصيص موارد الدخل القومي بين مستويات الحكم.

٤- سيادة عليا للدستور لا يمكن تعديله من قبل طرف واحد.

٥- تمثيل عادل لممثلي الاقليم في صنع قرارات السلطات الاتحادية.

٦- هيئات مستقلة لفض المنازعات بين سلطات الاقليم والسلطات الاتحادية.

---

(١) للمزيد المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، اصدار ٢٠١٥، https://www.idea.int/sites/default/files/publications/federalism-primer-AR.pdf، ص ٢-٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

٧- وجود مؤسسات تنظيم الاعمال بشكل تكاملي بين المركز والاقاليم[١].

II. المطلب الثاني

النظريات المعارضة للفدرالية " لحكم اللامركزي"

هي نظريات كانت، ومازالت تشكل مستقرات ذهنية عند قادة الدول من السياسيين، ومستشاريهم، وبعض رؤساء الاحزاب، والقوى السياسية المجتمعية، ولعبت دوراً مؤثراً في عدم تبني خيار الحكم المحلي، اللامركزي الفدرالي بالرغم من حاجة اكثرية دول العالم اليه، وتعمل على بناء نظام حكم مركزي تحت مسوغات بناء القوة، وحماية وحدة السيادة، متجاهلة عامل صناعة القوة في الإطار الاجتماعي، بمعنى بناء القوة دون اهمال البناء الاجتماعي لمضمون الدولة.

II.أ. الفرع الاول

النظرية الواقعية، والفدرالية.

تشير النظرية الواقعية التقليدية التي سادت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية، الاولى، والثانية، ولها جذور تاريخية عميقة على مفاهيم القوة، والمصلحة الوطنية، وعلى الطبيعة البشرية العدوانية الصراعية كمحركات اساسية لتفاعلات العلاقات الدولية لجميع دول العالم، وكان رائد الواقعية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية هانز مورغنثاو Hans Morgenthau ، الذي اكد على الطبيعة الشريرة عند البشر، ودوافع المصلة، والنفوذ والتوسع كمحركات للسياسة الداخلية، والخارجية ولم يكترث لمواضيع الحكم المحلي، او الفدرالي، وفي عقود السبعينيات من القرن الماضي تطورت الواقعية التقليدية الى واقعية جديدة اقرت ان العالم فوضوي، وان محركات التفاعلات في العلاقات الدولية فيه هي القوة، وتوازن القوى، والمصالح القومية للدول، لكنها أطرت التفاعلات في نظام دولي ثنائي القطبية، ورائد الواقعية الجديدة كنيث والتز **Kenneth Waltz** [٢]، ومن ابرز انصارها الحاليين جون مير شماير John J. Mearsheimer الذي اكد على البحث المتواصل لزيادة حجم ونوع القوة المؤثرة للدول للتفوق على المنافسين، ولا جديد في نظريته حول بناء قوة في اطارها الاجتماعي في ظل انظمة الحكم اللامركزية الفدرالية[٣]، بل اكدوا على عناصر بناء

(١) د. رعد قاسم صالح، السلطة في انظمة الحكم الفدرالي الديمقراطي: استراليا نموذجا ، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢) انظر: د. احمد محمد ابو زيد ، "نظريات العلاقات الدولية، مراجعة ادبية"، *مجلة اناقد للدراسات السياسية* ، *الامارات –دبي*، العدد الاول، (٢٠١٧): ص ٢٢-٢٣.

(٣) د. جوانبنا الياس و د. بيتر ستيش، *اساسيات العلاقات الدولية* ، ترجمة حسام خضور ، (سوريا- دمشق: دار الفرقد، ٢٠١٣)، ص ١١٩.

القوة الشاملة المادية، والسياسية، والاعتبارية، واتجاه النظرية الواقعية الكلاسيكية التقليدية او الجديدة، ظهر كرد فعل على فشل تفسيرات ومقاربات النظرية المثالية بعد الحرب العالمية الثانية، التي كانت تناصر اعطاء الاقليات شكل من اشكال الحكم الذاتي، وتحديدا مع صدور كتاب هانس مورغنثاو الشهير بعنوان politics among nations; The struggle for power and peace سنة ١٩٤٦[١].

ان امعان علم العلاقات الدولية، والمفكرين الاستراتيجيين في شؤون الامن القومي للدول العظمى، والكبرى بالتركيز على انتاج القوة دون الاهتمام بالحكم المحلي، اللامركزي ليس وليد النظريات الواقعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، بل تمتد جذورها الى الرائدين الفعليين للنظرية الواقعية هما نيقولا ميكافيلي صاحب كتاب الأمير ١٥٣٢م، وتوماس هوبر صاحب كتاب اللوياثان ١٦٥١م، اذ افترضا ان البشر تدفعهم بالأساس مصالحهم وشهواتهم، وأكثر الشهوات خطورة هي شهوة السلطة، السلطة داخل الدولة في عالم تسوده شريعة الغاب[٢]؛ فالواقعية ترتكز على مفهوم الدولة الموحدة القوية كفاعل عقلاني، قوى، محتكرة للسلطة التي تستخدم القوة، وعلى مواقف وتفاعلات الدول، كما تعتمد على فكرتي: الأولى المصلحة، والثانية القوة، والنظر الى المصلحة القومية على انها التي تقرر صياغة السياسة الداخلية، والخارجية، والسياسة الأمنية، وتنظر الواقعية للنظام الدولي على أنه صراع من أجل المصالح والنفوذ، وزيادة القوة من اجل جني أكبر قدر ممكن من المنافع، واستغلالها لتحقيق المصالح الاستراتيجية ودون مراعاة مصالح الدول الأخرى، ولذلك يتسم النظام الدولي بالفوضى[٣]. ولا يطرح حلا في احتواء هذه الفوضى من خلال تعميم انظمة الحكم الفدرالي وانما من خلال التركيز على بناء القوة وتدعيم المصلحة[٤]، فهم لا يبالون بفكرة التزام الدول بالقواعد الأخلاقية في علاقاتها مع الدول الأخرى، وتحرصون على استقلال مجالها السياسي، كما يحرصون الاقتصاديون والقانونيون على مجالهم ، وهم يركزون على أهمية تأثير الخصوصية الزمنية والمكانية على النشاطات الأمنية والسياسية[٥].

---

(١) انظر: سكوت بورتشيل واندرو لينكتير، واخرون، *نظريات العلاقات الدولية*، ترجمة محمد الصفار، (مصر-القاهرة: المركز القومي لترجمة ط١، ٢٠١٤)، ص ٥١-٥٣.

(٢) بول ويل كينسون، *العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا*، ترجمة لبنى عماد تركي، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧)، ص ١٠.

(3) see more: Hans J. Morgenthall, politics Among Nations: The struggle for power and peace, 5 thud, New York, Altered A. Kreptp, P 140

(٤) مؤسس المدرسة الواقعية التقليدية هانز مورغنثاو الى مبادئ الواقعية التقليدية او الكلاسيكية في كتابة الساسة بين الأمم Politics Among Nations لعام ١٩٤٨، للمزيد انظر: د. أنور محمد نوح، *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية*، (السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ١٤٦.

(٥) د. احمد محمد وهبان، *النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية كم مورغنثاو الى مير شماير : دراسة نقدية تقويمية*، (جامعة الاسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، ٢٠١٦)، ص ١٩.

ان اهم مخرجات تبني النظرية الواقعية بشقيها التقليدي، والجديد المستندتان على تحقيق اقصى ما يمكن تحقيقه من المصالح القومية عبر بناء القوة الذاتية المتفوقة، فنظرية بناء القوة هي الأكثر التصاقا بالنظرية الواقعية بشقيها التقليدي والجديد، فلا سيادة، ولا ضمان للمصلحة بدون وجود قوة مؤثرة رادعة، فان مفهوم القوة " Power"، هو ببساطة القدرة على التأثير على الاخرين واخضاعهم لإرادة القوى الفاعلة في أي نظام، وفي أي موقف سياسي، أمني، اجتماعي، اقتصادي.

القوة " strength"، هي ليست مجرد امتلاك مصادر الموارد الطبيعية المهمة، والمرافق الاقتصادية المتنوعة، والتشكيلات العسكرية الفاعلة، والتنمية البشرية، والتطور التكنولوجي، بل هي حسن إدارة وتوظيف هذه المصادر وفق مفهوم القدرة البارعة التي تحول هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين، وهم يعتقدون ان الفدرالية قد تحول دون استحضار عناصر القوة بالسرعة المطلوبة اوقات الحروب، وتعاظم التهديدات المحلية، والاقليمية، وانصار نظرية صناعة القوة الوطنية يخشون من قيام الاعداء، والخصوم بالتغلغل في بعض الاقليم، والولايات ذات الحكم المحلي، الذاتي من اجل تمزيق القوة الوطنية، وشل قدرتها، كما ان مفهوم السيادة عن انصار هذه النظرية هو القدرة الفاعلة على رد العدوان وفق ما نصت عليه مواد ميثاق الأمم المتحدة، وجميع المعاهدات والمواثيق الدولية الأخرى، فلا معنى لحق صد العدوان في حالة تفكيك، وتفتيت القوة الوطنية[1]. وأصحاب هذه النظرية يؤكدون ان تطبيق الفدرالية من شانه ان يفتت القوة الوطنية الشاملة، ويقوضها، ويلثم سيادة الدول بشكل يضعف مكانتها الدولية، وحضورها المؤثر في تفاعلات السياسة الدولية.

II.ب. الفرع الثاني

النظرية الماركسية، والفدرالية.

هي نظرية اجتماعية سياسية في اطار اقتصادي متنافر تماما مع الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحر، لذلك جاءت هذه النظرية لتعمق النزاعات والصراعات بين مكونات المجتمعات المركبة من خلال تعزيز الخلافات والتنافر ليس فقط بين المكونات فحسب، وانما بين طبقات المكون الواحد، انها نظرية ركزت على تطور ادوات الانتاج كدافع اول ووحيد لحركة التاريخ وتطور المجتمعات، واهملت العوامل الاخرى في التنوع البشري كالهوية القومية ، والعقائد والدينية، والقيم السلوكية والثقافية للجماعات العرقية، والمذهبية، واللغوية، والثقافية، وانتهت تطبيقات هذه النظرية مع نهاية حقبة الحرب الباردة عام ١٩٩٠ بعد ان كبلت معظم شعوب العالم بخسائر بشرية ومادية لا سيما المكونات في الشعوب التي كانت

(١) انظر: د. سمعان بطرس فرج الله، *جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية*، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ط١، ٢٠٠٨)، ص ١١٠.

تشكل جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وحلفائه في المعسكر الشيوعي العالمي[١]؛ ونشير هنا الى النظرية الاجتماعية السياسية الماركسية التي اوجدت شروخ عميقة داخل المجتمع الواحد فقسمته الى طبقات مستَغلة، وأخرى فقيرة كادحة ، وجاء تبرير الفقر وفق هذه النظرية لأنها وقعت ضحية لاستغلال الطبقات الغنية، ودعت الى تغيير هذا الواقع من خلال اباحتها للثورة واستخدام العنف من قبل العمال، والفلاحين، والطبقات الفقيرة الأخرى، ضد الطبقة المستَغلة الحاكمة، وهي بذلك حاولت صهر جميع المكونات في اهداف طبقية واحدة، وجاء فشلها بعد عقود ليضع مشكلة غياب امكانية العيش المشترك بين مكونات مجتمعات مختلفة الثقافات، والاعراق، والاديان الا من خلال نظرية الحكم اللامركزي الفدرالي[٢].

II.ج. الفرع الثالث

النظرية القومية " القومية المتطرفة".

القومية وفق مفاهيم حق تقرير المصير، وحقوق الانسان هي شعور، وحراك لمجموعة اثنية للتعبير عن هويتهم القومية الخاصة، والدفاع عن بقائها، وتحقيق غايات المنتسبين لها، والقومية المتطرفة هي محرك السلوك الاستبدادي السلطوي من قبل قومية تشكل اغلبية في دولة ما ضد قوميات اخرى اقل نسبة عددية منها، بل وان القومية المتطرفة تبرر التوسع على حساب دول اخرى تحت ذريعة الحق التاريخي ومفاهيم الوطن الاصل، او مفاهيم الافضلية العرقية، والثقافية، ومفاهيم وحدة الوطن، وحماية السيادة.

ان قيادة الدولة عندما تقع تحت قوى قومية سياسية متطرفة تسعى لتطبيق " **سياسات التطبيع بالقوة مع مكونات المجتمع من اجل الهيمنة**"، وليس من خلال منح جميع مكونات الشعوب حقوقهم المدنية والسياسية، النظرية القومية في الحكم الاستبدادي تهمل ، ولا تعترف بحق تقرير المصير في ادارة شؤون الاقليات بأنفسهم من خلال نظام حكم لامركزي ، ان تطبيقات النظرية القومية المتطرفة غالبا ما تقودنا الى انشطارات مجتمعية ، وتوترات ، وحروب اهلية، وان تعميق هذه الانشطارات يتم من خلال عد الاكتراث بمنح هذه الحقوق، والامعان في احتوائها، وتذويب الهويات الاصغر في خصائص الهوية الاكبر، وشهد العلم ابشع تجارب الحكم القومي المتطرف والذي كان محرك للكثير من الحروب العالمية كما هو الحال في نظام الحكم الامبراطوري، والنازي في المانيا ١٩١٤-١٩٤٥، والفاشية في ايطاليا ١٩٢٢-١٩٤٣، وتفاقمت الازمات ، والمشاكل عندما مرجت انظمة الحكم الاستبدادية بين النظرية القومية، والنظرية الدينية عند ممارسة الحكم، كما هو الحال في انظمة الحكم في السودان منذ تاريخ اول انقلاب عسكري فيها عام ١٩٥٨، وانظمة الحكم القومية المتطرفة هي امتداد لأنظمة الحكم القبلي المتطرف الذي فتك بالأقليات العرقية القبلية في دول عديدة لا

(١) انظر: د. رجب ابو دبوس، *الماركسية والثورة – النظرية والواقع*، (باريس: المركز العالمي للدراسة وابحاث الكتاب الاخضر، ١٩٨٤)، ص ١١-١٢.

(٢) انظر: يانيك لوميل، *الطبقات الاجتماعية*، ترجمة جورجيت الحداد، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٨)، ص ٢٤-٢٥.

سيما في القارة الافريقية ونخص بالذكر مئات الاف القتلى في اوغندا في عهد الرئيس عيدي امين ١٩٧١-٢٠٠٣ الذي قتل ٥% من شعبه[١]، وفي الوطن العربي نجد النظام القومي المتطرف ذو الصبغة الدينية لعمر محمد البشير الذي قاد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩ وادخل البلاد في حرب اهلية في معظم مناطق الدولة السودانية لأنه لم يدرك اهمية تطبيق الفدرالية في المجتمعات المركبة في السودان حتى انتهى الامر به الى الاحالة الى المحكمة الدولية الجنائية التي ادانته عام ٢٠٠٩، بعد ان تسبب في مقتل ١,٩ مليون شخص، وهجرة ٦ ملايين اخرين[٢]، ومارست ابشع صور الاستبداد، وانتهاك حقوق الاقليات، كان ذلك مدخل لتصنيف هذه الدول بالدول الضعيفة والهشة[٣]. فلو حللنا سبب رفض منح الاقليات العرقية والثقافية حقهم المشروع في الحكم الذاتي في الدول الهشة الضعيفة نجد ان قادة هذه الدول هم من حملة الأفكار القومية المتطرفة.

II.ح. الفرع الرابع

نظريات التمييز العنصري.

من خلال دراسة التاريخ المعاصر برزت ظاهرة استغلال بعض القادة السياسيين لنظريات اجتماعية محددة لتبرير حربهم، وعدوانهم، لا سيما ضد الاقليات في بلدانهم، وفي البلدان الاخرى التي تتعارض تطلعاتهم مع تطلعات هؤلاء القادة الذين يؤمنون بنظريات عرقية، واخرى ثقافية يدعون انها تعطيهم الافضلية في ادارة السلطات في بلدانهم، وفي تصنيفات الشعوب الحضارية، ومن امثلتها نظريات التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، وروديسيا " زمبابوي حاليا" ، ومعظم هذه النظريات لها جذور تاريخية قديمة، لكن خطورتها تعاظمت مع بروز الظاهرة الاستعمارية منذ القرن السابع عشر، ومن أخطارها النظرية الدارونية " البقاء للأقوى"، وتقر هذه النظريات بوجود فروق بيولوجية تعطي تفوق لبعض منهم على غيرهم من البشر بشكل يبرر السيطرة عليهم، دون منحهم حق تقرير المصير، والحكم المحلي[٤]. وخير تطبيق سياسي لهذه النظريات نجده في نظريات الصفاء العرقي عند النازية، والفاشية التي بررت الحرب، والعدوان، والابادة الجماعية للبشر، وأدت لحرب

---

(١) للمزيد عن تفاصيل جرائم عيدي امين، واخرين انظر التقرير الاخباري المصور: عبد الرحمن جمعة، ماذا تعرف عن ديكتاتوري ومجرمي حرب افريقيا، ساسة POST SAS ، تاريخ النشر ٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٤، الرابط: https://www.sasapost.com/dictatorship-and-war-criminals-africa/

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: جورج طرابيشي، *الدولة القطرية والنظرية القومية*، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والشر، ١٩٨٤)، ص ٨٤-٨٦.

(٤) اهم معايير هذه النظرية: الانتخاب الطبيعي حيث تنتقي الفرد الذي يكون أكثر تلاقيا مع البيئة، والثاني هو التغاير أي حتمية وجود فروق تميزية ترتب البقاء للفرد الذي يحمل صفات أكثر ملائمة للبيئة المحيطية من غيره، لمزيد انظر: تشارلز داروين، *أصل الأنواع*، ترجمة إسماعيل مظهر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للثقافة والتعليم، ٢٠١٧)، ص ٢٦-٢٨.

عالمية امتدت أكثر من خمسة سنوات ١٩٣٩-١٩٤٥، ونظرية الصفاء العرقي عند المتطرفين من اليهود في اسرائيل.

جاءت نظرية مالتوس بمقارنة ارتفاع اعداد البشر بشكل يفوق زيادة الموارد اللازمة لمعيشتهم مبرر اخر للحرب والعدوان، بدوافع حماية العنصر او الدين من الانقراض، او الضعف ، فاندفع الجميع في صراع لضمان اشباع الحاجات الأساسية للجماعات ذات الغالبية من الفئات العرقية، او الدينية على حساب الجماعات الاخرى الاقل عددا، وقوة، في المستقبل المنظور، حيث اشارت هذه النظرية الى ان الزيادة في سكان العالم تكون بمتوالية هندسية، وان زيادة الموارد الطبيعية ومستلزمات المعيشة الأساسية تتزايد بمتوالية عددية، وبمرور الوقت لا يجد كل سكان العالم ما يسد حاجاتهم الغريزية فيلجئون للحرب والعدوان[١]

النظرية الاجتماعية الأكثر المتطرفة الداعية الصدام الحضاري للعالم الاجتماعي الأمريكي لصموئيل هنتنغتون الذي قسم العالم الى اقطاب حضارية ثقافية ، تحمل في صيرورتها عناصر الصدام، وليس التعاون ، وحل اشكالية العيش المشترك من خلال نظام الحكم الفدرالي، وهي نظريات منحازة للغرب حيث اشارت بان الاستقرار النسبي للسلام الذي شهده العالم كان بسبب هيمنة ثقافة الحضارة الغربية على إدارة السلطة العالمية، وبسبب تقهقر هذه الهيمنة لصالح تطور القوة لحضارات اسيوية، ومن ابرزها الحضارة الصينية، والروسية، والهندية، واليابانية، والانفجار السكاني عند المسلمين في العالم وتطور قوتهم الاقتصادية والعسكرية فان العالم مهدد بخطر عودة الحروب العالمية، كما ان انبثاق عالم متعدد الحضارات يضع الغرب في دائرة صراع دائم[٢]، تلك الدائرة التي تجعل المجتمع الدولي منهمك بإدارة الصراعات، دون التركيز على حل مشاكل المجتمعات المتعددة المكونات.

II.خ. الفرع الخامس

النظريات الدينية المتطرفة.

(١) للمزيد انظر: ١- توماس مالتوس، *نظرية دارون ونظرية التطور*، ترجمة فادي الطويل، (الامارات-أبو ظبي: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٢٥-٢٦. ٢- جورج كاشمان، لماذا تنشب الحروب: مدخل الى نظريات الصراع الدولي، ترجمة احمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥٦-٥٧.

(٢) مبررات فكرية متعلقة بصدام الحضارات، انظر: ١- د. عباس غالي داود الحديثي، *نظريات السيطرة والاستراتيجية، وصراع الحضارات – فروض نظرية صدام الحضارات*، (الأردن-عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٦٨-٦٩. ٢- د. عزت السيد احمد، *تفجيرات أيلول وصراع الحضارات: الولايات المتحدة صنعت الحدث لتصنع المستقبل*، (دمشق: دار إنانا للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٧٣٠٧٤.

النظرية الدينية الثيوقراطية ترجع اصل نشأة الدولة الى ارادة الاله ، وهي نظريات تطورت عبر عصور تاريخية متواصلة حتى اتخذت ثلاث اشكال هي:

١- **نظريات ما قبل الميلاد** ، وكانت تجعل صفة الربوبية لصيقة بالحاكم (الحاكم الرب) كما هو الحال عند فرعون مصر، ثم تطورت بفعل عجز الحاكم الذي يدعي الربوبية عن تحدي الموت، والقتل بفعل ثورات شعبية بسبب اتساع المظالم، والاستبداد ، فحلت فكرة الحاكم الذي ترعاه الالهة محل فكرة الحاكم الرب، ومازال هناك من القادة السياسيين ممن يدعون بوجد رعاية من الخالف سبحانه وتعالى لهم ترتب ضرورة انصياعهم لأوامره دون معارضة، وهم يسعون بعدم تجزئة سلطتهم من خلال انظمة الحكم الفدرالية، والمحلية.

٢- **بعد الميلاد، وفي العصور الوسطى ظهرت** دول الطوائف الدينية المرتبطة بالكتب السماوية، المسيحية، والاسلامية، واليهودية، فهي تقر بحكم النصوص السماوية من خلال تطبيقها من خلال الحكام المؤمنين بهذه الديانات، ولا تقر بمنح الاقليات الدينية أي نوع من الحكم الذاتي، بل بقرارها بوجوب رعايتها بشكل انساني، ولكن من مرور الزمن تحولت الانظمة الدينية الثيوقراطية، الى انظمة استبدادية، طائفية، سلطوية تستغل الدين من اجل القبض على السلطة، وليس من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية[١].

٣- **في القرن العشرين، والعقود الاولى من القرن الحادي والعشرين تعاظم تأثير** أنصار هذه النظريات في شرق اسيا (على سبيل المثال الهندوس في الهند، والبوذيين في الصين وبورما) الذين لا يقرون باي حق من حقوق الاقلية المسلمة في مجتمعاتهم، والحال ينطبق في ايران بعد ثورة ١٩٧٩، واسرائيل، والحركات السياسية الاخرى في تركيا، ومصر، والنموذج المتطرف الديني في افريقيا الوسطى من خلال جيش الرب للمقاومة الذي يروع السكان في اوغندا وجنوب السودان وجمهورية افريا الوسطى منذ اواخر الثمانيات بمسوغات مسيحية متطرفة دون الاكتراث الى الحل العملي والعلمي في نظرية الحكم اللامركزي المحلي الفدرالي لهذه المجتمعات المركبة المتعددة التنوع[٢]؛ فالدولة الدينية، التي تستمد قوانينها من أحكام ثابتة ومسلمات عقائدية لا تقبل التعديل، وتخلو من نظرية الحديثة للنظم الفدرالية في الحكم، وفق التعددية الثقافية والدينية والعرقية[٣].

---

(١) انظر: مفيد الزبيدي، *موسوعة تاريخ اوربا*، ج١، (الاردن-عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٨٣-١٨٦.

(٢) انظر: الامم المتحدة، "اخبار الامم المتحدة"، تقرير مصور بعنوان " جيش الرب ما زال يسبب معاناة لا توصف ، تاريخ النشر ٧ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، الرابط: https://news.un.org/ar/story/2016/12/266562

(٣) للمزيد: سعيد فودة، الدولة الدينية والدولة المدنية، المكتبة الدولية ٢٠١٨، booksbylanguage_arabic; booksbylanguageLanguage Arabic ص ٣-٤.

III. المطلب الثالث

النظريات الحديثة المؤيدة للفدرالية

بعد ان تعرض العالم لمآسي كبيرة خلال الحرب العالمية الأولى جاءت النظرية المثالية المتمثلة في بناء منظومة أخلاقية حضارية إنسانية قائمة على منح الشعوب حقوقها في تقرير مصيرها، كحل لإشكالية عدم تكرر الحروب العالمية، وهي تفسر عدم استقرار الامن الدولي والمحلي بسبب تطبيقات بعض قادة الدول سياسات الهيمنة العدوانية، التوسعية، وتهميش حقوق الاقليات العرقية، والدينية الخاضعة لحكم الاكثرية فيها ، وفي المستعمرات التابعة لها، وان الحل في تخليص البشرية من هذه الظاهرة يتم من خلال بناء منظومة قيم سياسية جديدة تفضي الى استقرار الامن العالمي، وتحقيق الامن الجماعي عبر مشاركة جميع مجتمعات دول العالم.

III.أ. الفرع الأول

النظرية الليبرالية، والفدرالية.

هي نظرية جاءت كاستجابة لتحديات انتهاكات حقوق الانسان، وتحديدا حقوق الاقليات العرقية، والدينية، وتداعيات الانظمة الشمولية الاشتراكية الاقتصادية[1]، وتم الترويج لها بشكل محدود بعد نهاية الحرب العالمية في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ وتضمنها ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩٢٠ ، وتوسعت دائرة انصارها بعد الحرب العالمية الثانية، والنظرية الليبرالية كانت خير داعم للتطبيقات الفدرالية الاولى في القارة الامريكية، والاوربية في تلك الحقبة.

التطبيقات الفدرالية بقيت في دول محدودة ، لم تتوسع بسبب انشغال العالم بصراعات التحالفات الدولية للقطبين الشرقي والغربي ، وبعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠ أدرك المجتمع الدولي ان الوقت قد حان لإيقاف استنزاف الموارد المادية والبشرية في صراعات، وحروب محلية، اهلية تقودها الدول العظمى من اجل الهيمنة والنفوذ والمصالح، ويجب ان يتم ايقاف ذلك عبر أليات تتمثل في نشر الديمقراطية، وثقافة حقوق الانسان، ومنح الشعوب والأقليات حقوقهم في تقرير مصيرهم، وعولمة الثقافة، والاقتصاد، وان تعميم الأنظمة السياسية الديمقراطية ذات الحكم الاداري اللامركزي كفيل في منع استغلال الانسان لأخيه الانسان، ومنع عودة الحروب الاهلية، والدولية، فانتشر الاتجاه الليبرالي، واتجاه الليبرالية الجديدة " المؤسساتية" ليؤكد على ان تطبيق الضمانات القانونية الدولية في حماية حقوق وحريات الانسان أدوات لا بد منها لتعزيز استقرار وضمان الامن في جميع مستوياته

(١) انظر: د. عدنان السيد حسين، *نظرية العلاقات الدولية*، (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٤٥-٤٦.

عبر الادارة اللامركزية[١]؛ وترى هذه النظرية أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب مع دول أخرى[٢].

ان انتشار الحروب الاهلية لأسباب متعلقة بغياب العيش المشترك السلمي بين مكونات المجتمعات الهشة المتنوعة بمعدلات خطيرة بعد نهاية الحرب الباردة، يُعد دعما لسلامة افتراضات هذه النظرية، فقد أشارت دراسات دولية إحصائية تحليلية لبرنامج الترابطات بين الحروب correlates of war project،" ان الحروب ، او النزاعات المسلحة للفترة ١٨١٦-١٩٩٧ كانت ٤٠١ حربا وقعت في العالم، منها ١٠٩ حربا بينية بين دول الاقليم، و١٠٨ حربا خارج النظام الإقليمي، و٢١٤ حربا داخل الدول، وحسب أحد البيانات المتاحة لعام ٢٠٠٧ للبرنامج فأنه يوجد ٦٥٥ حرباَ، منها ٩٥ حرباً بينية، و١٦٣ حرباَ خارج النظام (الدولة)، و ٣٣٥ حرباَ داخل الدول، ٦٢ حرباً بين فاعلين دوليين غير رسميين[٣]. كذلك اوضحت الدراسات انه في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن الدولي ٦١٧ قرارا بشأن ٢٧ صراعا أهليا من بين ٤٤ حربا أهلية وقعت في تلك الفترة، اشترك فيها ١٩٨٨ طرفا مقاتلا.

III.ب. الفرع الثاني

النظرية البنائية والفدرالية.

جاءت النظرية البنائية لتنظيم العلاقات الدولية لتركز على ان العامل الاجتماعي يعد محرك مهم واساس في تفاعلات هذه العلاقات، وان حل إشكاليات المجتمعات المركبة المتعددة هو الخطوة الأولى الصحيحة في هذا الاتجاه ، والنظرية البنائية هي منهج لدراسة وتحليل العلاقات الدولية، وهي نظرية مرنة قابلة للتغيير وفق المعطيات والتحولات الكبيرة في مستويات العلاقات الدولية والإقليمية والعالمية، وترتكز في تحليل مدخلات ومخرجات تفاعلات العلاقات الدولية على هوية الافراد والجماعات وافكارهم ، وعلى بنيتهم الاجتماعية، فهي تركز في تشكيل الفعل السياسي الخارجي للدول على الهوية والثقافة، فأن ضمان الامن الدولي والإقليمي والمحلي عند هذا الاتجاه هو عملية تفاعل اجتماعي محلي، واجتماعي إقليمي، ومجتمعات دولية، مع الدولة كفاعل، ويؤكدون على المعايير القيمية الاجتماعية في

(١) جينيفر ستيرلنغ فوكر، *الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، (بيروت: ترجمة ونشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص ٢٩٥.

(٢) في هذا الإطار كتب فرانسيس فوكو ياما في عام ١٩٨٩ مقالة بعنوان نهاية التاريخ ابتهاجاً بانتصار الليبيرالية على جميع الأيديولوجيات الأخرى، وقد جادل فيها بأن الدول الليبيرالية أكثر استقرار داخليا وأكثر مسالمة في علاقاتها الدولية، وهو ما أتاح الصبغة الشرعية لأولئك الذين كانوا يسعون لتصدير الليبيرالية.

(٣) هذا البرنامج اعتمد عليه مؤلفي كتاب اللجوء للحرب"، كل من " ديفيد سنجر وميريديث ساركس وفرانك ويمان، انظر: د. احمد محمد أبو زيد، "نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعات للأدبيات"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، المجلد ١، العدد ١ تشرين الأول/أكتوبر، (٢٠١٧): ص ٩-١٠.

تفسير السوك الخارجي للدول[١]. ويركز اتجاه النظرية البنائية على دور الهوية في تكويف المصالح والافعال من خلال التفاعل عبر عمليات اجتماعية لكنهم لا يستبعدون القوة ويعتبرونها عامل ثانوي مقارنة بدور الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل مع بعضها[٢]. اتجاه هذه النظرية ينقسم اتباعها الى قسمين، الأول حداثي ركز على البناء السوسيولوجي، والخطابي المؤثر، أمثال ألكسندر واندت، وكراتشويل كاتزنشتاين، اما الثاني هو اتجاه ما بد الحداثي، ركز على الشروط السوسيوتاريخية " اللغة والمعرفة والقوة" ، ومن أبرز أنصاره دافيد كامبل، وريتشارد اشلي[٣]، وهي الشروط كانت خلف نجاح وتطور الانظمة الفدرالية في الولايات المتحدة بعد عام ١٧٨٩ ، وقبل ذلك تعرضت هذه الدولة لحروب أهلية، وينطبق الحال في سويسرا بعد عام ١٨٤٨ ، فلولا النظام الفدرالي لما تمكنت من التطور نحو الأفضل، والحال نفسه في كندا بعد عام ١٨٦٧، وأستراليا بعد عام ١٩٠١، والنمسا بعد عام ١٩٢٩، والاتحادية الألمانية بعد عام ١٩٤٩، والهند التي طبقت النظام الفدرالي عام ١٩٥٠، وكذلك ماليزيا عام ١٩٦٣، وباكستان عام ١٩٦٢، والامارات عام ١٩٧١، واخرها كانت تجربة العراق بعد عام ٢٠٠٥ .

فلسفة النظرية البنائية في السياسة الدولية تعتبر ان الدولة كفاعل مهم في تفاعلات العلاقات الدولية، ولكن من خلال بنائها الاجتماعي العقائدي الحضاري وليس المادي فقط، ، ويركزون على العوامل المعرفية والذاتية لتفاعل هذه الوحدات، **كما** يرفض أنصار اهذه النظرية الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل المجتمعي وقدرته في التأثير في محيطه، فهي لا تفصل الذات عن الموضوع[٤]. وهم لا يهملون تأثير الكلمات، والخطابات، والهويات الاجتماعية، وقيم واخلاق الشعوب، وعاداتهم، وميولهم، ومبادئ الاخلاق والعدالة الإنسانية التي تشارك فيها معظم شعوب العالم في بناء وحفظ الامن المحلي والإقليمي والدولي[٥]. مشكلة هذه النظرية ان المؤمنين بها لا يمكنهم تطبيقها بعد عودة وارتفاع حدة صراع المصالح القومية بين الدول لا سيما الكبرى منها، ومن أبرز هذه الصراعات هي الحروب الاقتصادية، والتجارية، وصراعات حول اعادة بناء نظام دولي جديد، التي دفعت اهتمامات المجتمع الدولي بتعميم نظرية الحكم اللامركزي بعيدا عن تفاعلات السياسة الدولية.

---

(١) تيم دان واخرون، *نظريات العلاقات الدولية- التخصص والتنوع*، ترجمة دار تيما الخضرا، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٦)، ص ٤٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.
(٤) انظر: د. زيد سليمان، *النظرية البنائية، وتطبيقاتها في التدريس*، (بغداد: در الفرات، ٢٠١٦)، ص ٣٨.
(٥) انظر: د. حسن الحاج علي احمد، *العالم المصنوع، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة الدولية*، (السودان- الخرطوم: هيئة الاعمال الفكرية، ٢٠٠٥)، ص ١٥-١٦.

III.ج. الفرع الثالث

نظرية النظم، والفدرالية.

ظهرت مع بداية القرن العشرين مدارس فكرية تسعى لتوحيد مختلف العلوم في إطار فكري ومنهجي موحد تحت اسم " النظرية العامة للتنظيم General Theory Systems ، جذور هذا المنهج تعود للعالم البيولوجي فون بيرتا لانفي ، وعقدت اجتماعات دورية استمرت بعد الحرب العالمية الثانية لغاية عام ١٩٥٦ حيث تم الإعلان عن انشاء جمعية بحوث النظم العامة، التي قامت بإصدار كتابها السنوي الأول، وقد للقي هذا المنهج صعوبات من قبل أصحاب المناهج التقليدية الأخرى ، جوهر هذا النهج ينطلق من مفهوم النظام system الذي يعد وحدة التحليل الأساسية، وقد تم تعريفه " انه مجموعة العناصر المتفاعلة المكونة الكلية التي تنم عن تنظيم ما"[١]. تعميم هذه النظرية في مؤسسات الادارات التابعة للدول، او ادارات المنظمات الدولية، وغير الحكومية ساهم بشكل غير مباشر في تعميم انظمة الحكم اللامركزي كإجراء عملي وعلمي في تطبيق السياسيات العامة للدول، لأنها ركزت على تقسيم دقيق للمهام، والهياكل التنظيمية، وركزت على الجانب السيكولوجي للفرد كقائد اداري، وعلى الجماعة كمنفذين، وعلى العلمية، والعملية، ودقة وسرعة العمل، وكلها اهداف ادارية في نظرية الحكم اللامركزي، الفدرالي.

III.ح. الفرع الرابع

نظرية المسؤولية الدولية في القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

عند التعاطي مع هذا المدلول في القانون الدولي نجد أن عنوان "مسؤولية الدول" ليس واضحاً بما فيه الكفاية لتمييز هذا الموضوع عن موضوع مسؤولية الدول بموجب القانون الداخلي، وينظر القانون الدولي في بدائل مختلفة لهذا العنوان، مثل "مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي"، و"المسؤولية الدولية للدول "و"المسؤولية الدولية للدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، وهناك من عرف مسئولية الدولة من زاوية قانونية لحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين، بضمنها حرية الرأي والتعبير عن الحق بتقرير المصير وفق الحكم الذاتي، او الفدرالي، او الاستقلال للشعوب، والقوميات، فنجد ان المحكمة الدستورية الامريكية إشارة اليها كمسؤولية اتخاذ الإجراءات القانونية الصحيحة ، وهي " القواعد التي نؤدي الى حماية الأشخاص من الحرمان غير العادل لحقهم في الحياة والحرية والتملك وليس الهدف منها مجرد منع تجريد الأشخاص من تلك الحقوق المذكرة"[٢]. واكد القانون الدولي الإنساني الذي يستند الى نصوص مواد في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، ومواد العهد

(١) د. احمد نوري النعيمي، *السياسة الخارجية*، (الاردن-عمان: دار زهران ، ٢٠١٠)، ص ١٥٨.
(٢) د. زهير شكر، *النظرية العامة للقضاء الدستوري*، ج٢، (لبنان-بيروت: دار بلاب ، ٢٠١٤)، ص ٧٣٦.

الدولي لعام ١٩٦٦والاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بحناية حقوق وحريات الانسان، فقد عرف القانون الدولي الإنساني من زاوية مسئولياته " هو فرع من فروع القانون الدولي العام، تهدف قواعده العرفية والمكتوبة الى حماية الاشخاص المتضررين في حالة حدوث نزاع مسلح ، وتهدف ايضاً الى حماية الاشخاص، وممتلكاتهم من الذين ليس لهم علاقة مباشرة للعمليات العسكرية "، كذلك عرفته اللجنة الدولية للصليب الأحمر " مجموعة القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقيات والأعراف التي تهدف الى تسوية تضمن حقوق وحريات الانسان للنزاعات الدولية المسلحة او غير الدولية " منها الحروب الاهلية" والتي تقيد لأسباب إنسانية حق اطراف النزاع في استخدام أساليب الحرب التي تروق لها او تحمي الأشخاص والاملاك او الذين يمكن ان يتعرضوا لأخطار النزاع"[١]. وينعكس القانون الدولي الإنساني في جملة صكوك من الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، ومن قبله ما تضمن ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ من مواد ونصوص تفرض واجبات على الدولة في حماية حقوق الانسان، وأكدت وأضافت الاتفاقيات الدولية بهذا الصدد واهمها الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان ١٩٥٠، واتفاقية العهد الدولي لعام ١٩٦٦، والبروتوكولات الملحقة، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة[٢] ، وعلى سبيل المثال فنجد ان المادة ١٤٩ حول المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فتنص المادة" الدولة مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المنسوبة اليها، وتشمل:

١- انتهاكات المرتكبة من قبل أجهزتها بما فيها قواتها المسلحة.
٢- الانتهاكات المرتكبة من قبل افراد او كيانات فوضتها الدولة القيام بقدر من السلطة الحكومية.
٣- الانتهاكات المرتكبة من قبل اشخاص او مجموعات تعمل بناء عل تعليمات واشراف سلطات الدولة.
٤- الانتهاكات المرتكبة من قبل اشخاص او مجموعات خاصة والتي تعترف بها الدولة وتبناها الدولة كتصرفات صادرة عنها[٣].

وقسم اخر يركز قد لا يدفع في اتجاه دعم تعميم التطبيقات الفدرالية والذي يركز على جانب مسؤولية الدولة عن اعمال السيادة في البيئة الدولية، وحماية الامن الوطني في البيئة الداخلية، وحماية الامن القومي ومصالح الدولة في العلاقات الدولية، فالدولة مسؤولة عن

(١) أ. د. جورج عرموني، "محاضرات في مادة القانون الدولي الإنساني، لطلاب الدراسات العليا"، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص ١٤.
(٢) *الحماية القانونية الدولية لحقوق الانسان في النزاع المسلح*، منشورات مكتب المفوض السامي حقوق الانسان-الأمم المتحدة رقم المنشور HR/PUB/11/1، ٢٠١١، ص ٨-٩.
(٣) قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني، المادة ١٤٩، المجلد الثاني الفصل ٤٢، ICRC، الرابط:
https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule149

إدارة السلطة العليا التي يخضع لها المواطنين والاعمال والأنشطة وعدم الخضوع للقوى الخارجية[١]، ففي الجانب الدولي ونظراً لأن الدول تتساوى في السيادة فإنها لا تلزم نفسها إلا في ظل اتفاق ترضى عنه من معاهدات أو أعراف تقوم بين الدولِ، وتقتصر الأحكام الواردة فيه على هذه الدول ولا تتجاوزها إلى غيرها، هذا هو الأصل العام كما سأتناوله لاحقاً، فالقانون الدولي نظام رضائي واتفاقي يقوم على إرادة الدول الحرة، والاتفاقيات الدولية تنشئ التزامات متبادلة وحقوق متبادلة[٢]. لكن يجب ان تلعب المنظمات المحلية غير الحكومية، والمنظمات الدولية دوراً في تحديد مسؤولية الدول، والمسؤولية الدولية في جعل خيار الحكم اللامركزي الفدرالي حلا قانونياً دولياً لإشكالية غياب العيش المشترك السلمي في المجتمعات المركبة والمتنوعة.

الخاتمة

تتضمن الخاتمة الاستنتاجات، والتوصيات التي توصل اليها الباحث، والقابلة للتحقق وفق الرؤية العلمية والعملية.

الاستنتاجات.

١- الحقيقة الإنسانية الازلية هي الفروق الفردية، والفروق الجمعية، في الشعب الواحد ذو العرق الواحد، والديانة الواحدة، والمكان الجغرافي الواحد، فكيف يكون الحال عند مكونات مختلفة ثقافياً، ولغوياً وعرقياً ، ستكون حينها الفروق اوسع تعقيدا فتدفع هذه الحقيقة الازلية الثابتة لتبني النهج الديمقراطي في الحكم من اجل احتواء هذه تداعيات هذه الفروق في الميول والرغبات والاتجاهات الفكرية، والمصالح . وبعكسه يتعرض المجتمع الى أزمات، وتوترات مستمرة تحول دون تقدمه. وذا ما اخذنا هذه الحقيقة الإنسانية العامل الجغرافي الايكولوجي وقاربناها بين مجتمعات مختلفة الأعراق والثقافات والمذاهب، تعيش في مناطق جغرافية مختلفة الخصائص الايكولوجية، فلأنسان الذي يعيش في او قرب مناطق الصحراء، او السهول، او الجبال، او شواطئ الانهار، والبحار، والمحيطات، والمسطحات المائية الأخرى، نجدهم يختلفون في طباعهم، واولويات مطالبهم، وطرق تفكيرهم، ويحملون ثقافات، وعادات وتقاليد تنسجم مع محيطهم البيئي، فلو جمعنا هذه الفروق، مع الفروق الفردية والجمعية الازلية في الحقيقة البشرية لاتضح لنا أسباب تبني الشعوب لخيار الفدرالية.

٢- خيار الحكم اللامركزي هو حاجة عملية، وعلمية المتمثلة في وجود قدرات افضل للإدارات المحلية في إدارة شؤون مناطقها افضل بكثير من الإدارات المركزية، او الادارات

(١) ماهر ردخان ماخيا، التوازن بين الضبط الإداري والحريات العامة، منشأة المعارف في الإسكندرية، ط١، ٢٠١٥، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) جيمس كروفورد، المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، United Nations Audiovisual Library of International Law، Copyright © United Nations, 2017. All rights reserved ، ص ٣-٧.

القادمة من اماكن اخرى، وهذا ما تؤكده الاحصائيات الدولية ان ٩٥% من شعوب العالم هم شعوب من مكونات عرقية، وثقافية، ودينية مختلفة.

٣- ان تجارب الحكم الفدرالي ناجحة، وافضل من تجارب الحكم المركزي، الشمولي، بدليل وجود أكثر من ٢٨ فدرالية كنظام قانوني اداري سياسي ناجح في العالم، اي وجود ٤٠% من سكان العالم يعيشون بشكل أفضل في الفدراليات الحالية عما كانوا عليه قبل تأسيس هذه الفدراليات.

٤- نستطيع ان نقول ان النظريات المتطرفة السياسية، والقومية، والدينية وقفت خلف عدم تطبيق، وتعميم تجربة نظام الحكم اللامركزي الفدرالي، بالرغم من ان ٩٥% من مجتمعات الدول هي مركبة ومتنوعة وان تطبيق نظام الحكم اللامركزي يحل معظم ازماتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ويلعب دوراً فاعلا في تطويرها نحو الافضل.

٥-ارتفاع اعداد النزاعات الاهلية المسلحة، وانعكاسات على الامن الاقليمي والدولي معظمها بسبب غياب تمتع بعض مكونات مجتمعات الدول الهشة، او المضطربة امنياً بحقوقها المدنية والسياسية، وحكم نفسها بنفسها من خلال الاستقلال، او التطبيقات الكونفدرالية، او الفدرالية.

٦-هناك نظريات ساعدت في بناء مدرك جمعي دولي نحو تنبني خيار الحكم اللامركزي الفدرالي لكنها لم تنجح بتعميم التطبيقات الفدرالية الدولية بشكل كبير بسبب انشغال القوى الدولية في توسيع مناطق نفوذها، ومصالحها، منها النظرية الليبرالية، والبنائية، ونظرية النظم، وحقوق الانسان.

التوصيات:

١- حث جميع فقهاء القانون الدستوري، والمعنين بشؤون انظمة الحكم الفدرالية على التأكيد على وجوب تنظيم دستور دائم مكتوب عادل وغير مرن لا يعدل الا بموافقة الاتحاد الفدرالي، ويشترط ان يكون واضحاً في منعه تفكيك الدولة الى دولة بسبب الانفصال لأسباب عرقية، او دينية، او ثقافية.

٢- كتابة الدستور بشكل تكون مدلولات مواده واضحة، ودقيقة، ولا تقبل اللبس، والاختلاف، والاجتهاد في التفسير، ودقيق في تحديد المسؤوليات والصلاحيات، وطرق، وآليات توزيع الثروة الوطنية، والمراقبة المشتركة، وتكامل الاعمال والمهام لتحقيق اهداف الدولة الاتحادية المتفق عليها، فإن تدعيم تجربة الحكم الفدرالي في العراق، وحمايتها، وتطويرها لخدمة الاقليم، والمركز تتم من خلال الالتزام بهذه الضوابط.

٣- دعم بناء نظام قانوني دولي يدفع في اتجاه تبني حل الفدرالية في المجتمعات المركبة التي تعاني من الاضطرابات الامنية المتوالية؛ كما هو الحال في قضية المسلمين الروهينجا في

بورما، ومسلمي الايغور في الصين، ومسلمي الهند، والاقلية الامازيغية في المغرب، والجزائر، والاقليات العرقية في ايران، وتركيا، واسبانيا، وغيرهم الكثير في مجتمعات دول العالم.

٤- زيادة وعي المواطنين حول مفهوم الفدرالية، والمفاهيم الاخرى المتعلقة بالحكم اللامكزي، وتقاسم الثروات بشكل عادل، وتجنب كل ما يثير النزاعات المحلية ويحولها الى صراعات اهلية مسلحة، لان الجميع خاسر فيها.

المصادر، والمراجع:

أولاً: الكتب:

١- جورج طرابيشي، *الدولة القطرية والنظرية القومية*، بيروت: دار الطليعة للطباعة والشر، ١٩٨٤.

٢- حمد فوزي نويجي، *القانون الاداري: التنظيم الاداري*، القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.

٣- د. احمد محمد وهبان، *النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية كم مورغنثاو الى مير شماير: دراسة نقدية تقويمية*، جامعة الاسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، ٢٠١٦.

٤- د. احمد نوري النعيمي، *السياسة الخارجية*، الاردن-عمان: دار زهران ، ٢٠١٠.

٥- د. حسن الحاج علي احمد، *العالم المصنوع، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة الدولية*، السودان- الخرطوم: هيئة الاعمال الفكرية، ٢٠٠٥.

٦- د. حسن مصطفى البحري، *القانون الدستوري والنظم السياسة*، دمشق: جامعة الشام الخاصة-كلية الحقوق، ٢٠٢٠.

٧- د. رجب ابو دبوس، *الماركسية والثورة – النظرية والواقع*، باريس: المركز العالمي للدراسة وابحاث الكتاب الاخضر، ١٩٨٤.

٨- د. زهير شكر، *النظرية العامة للقضاء الدستوري*، ج٢، لبنان-بيروت: دار بلاب، ٢٠١٤.

٩- د. زيد سليمان، *النظرية البنائية، وتطبيقاتها في التدريس*، بغداد: دار الفرات، ٢٠١٦.

١٠-سعيد فودة، *الدولة الدينية والدولة المدنية*، المكتبة الدولية، ٢٠١٨.

١١-د. سمعان بطرس فرج الله، *جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية*، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ط١، ٢٠٠٨.

١٢-د. عباس غالي داود الحديثي، *نظريات السيطرة والاستراتيجية، وصراع الحضارات – فروض نظرية صدام الحضارات*، الأردن-عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

١٣-د. عدنان السيد حسين، *نظرية العلاقات الدولية*، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

١٤-د. عزت السيد احمد، *تفجيرات أيلول وصراع الحضارات: الولايات المتحدة صنعت الحدث لتصنع المستقبل*، دمشق: دار إنانا للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠٠٣.
١٥-ماهر ردخان ماخيا، *التوازن بين الضبط الإداري والحريات العامة*، الإسكندرية: منشأة المعارف في ، ط١، ٢٠١٥.
١٦-مفيد الزبيدي، *موسوعة تاريخ اوربا*، ج١، الاردن-عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٨٣-١٨٦.

ثانياً: المجلات العلمية

١-د. جورج عرموني، "محاضرات في مادة القانون الدولي الإنساني"، لطلاب الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١.
٢-د. احمد محمد ابو زيد، "نظريات العلاقات الدولية، مراجعة ادبية"، *مجلة اناقد للدراسات السياسية، الامارات –دبي*، العدد الاول، (٢٠١٧).
٣-د. رعد قاسم صالح، "السلطة في انظمة الحكم الفدرالي الديمقراطي: استراليا انموذجاً"، *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد ٣٥ ، (لسنة ٢٠١١).
٤-عبد الرحمن جمعة، "ماذا تعرف عن ديكتاتوري ومجرمي حرب افريقيا"، ساسة SAS POST، تاريخ النشر ٩ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٤، الرابط: https://www.sasapost.com/dictatorship-and-war-criminals-africa/
٥-د. مصطفى النمر، "اللامركزية في الحكم: المفاهيم والانماط"، *المعهد المصري للدراسات*، ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر، (٢٠١٧).

ثالثاً: المصادر الاجنبية المترجمة للعربية:

١- بول ويل كينسون، *العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا*، ترجمة لبنى عماد تركي، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧.
٢- تشارلز داروين، *أصل الأنواع*، ترجمة إسماعيل مظهر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للثقافة والتعليم، ٢٠١٧.
٣- توماس مالتوس، *نظرية دارون ونظرية التطور*، ترجمة فادي الطويل، الامارات-أبو ظبي: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٤- تيم دان واخرون، *نظريات العلاقات الدولية- التخصص والتنوع*، ترجمة دار تيما الخضرا، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٦.
٥- جورج اندرسون، *مقدمة عن الفدرالية: ماهي الفدرالية وكيف تنجح حول العالم*، منتدى الاتحادات الفدرالية، وكالة التنمية الكندية، ٢٠٠٧.
٦- جورج كاشمان، *لماذا تنشب الحروب: مدخل الى نظريات الصراع الدولي*، ترجمة احمد حمدي محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

٧- جيمس كروفورد، "المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً"، United Nations Audiovisual Library of International Law، Copyright © United Nations, 2017. All rights reserved.
٨- جينيفر ستيرلنغ فوكر، *الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، بيروت: ترجمة ونشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.
٩- د. جواتبنا الياس و د. بيتر ستيش، *اساسيات العلاقات الدولية*، ترجمة حسام خضور، سوريا-دمشق: دار الفرقد، ٢٠١٣.
١٠-رونالد ل. واتس، *الانظمة الفدرالية*، ترجمة غالي يرهومة، اتحاد الفدراليات اوتاوة-كندا، www. Formed.org.
١١-سكوت بورتشيل واندرو لينكتير، واخرون، *نظريات العلاقات الدولية*، ترجمة محمد الصفار، مصر-القاهرة: المركز القومي لترجمة ط١، ٢٠١٤.
١٢-هارمون. ج، *دستور الولايات المتحدة " الحقوق"*، ترجمة أمير كامل، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٨٢.
١٣-يانيك لوميل، *الطبقات الاجتماعية*، ترجمة جورجيت الحداد، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٨.

رابعاً: المصادر الاجنبية:

1- BEN: PERLEY POORE, Organic Laws of United States, Second Edition. WASHINGTON: GOVERNMENT PRINTING OFFICE. 1878.pp;1030-1035
2- Hans J. Morgen hall, politics Among Nations: The struggle for power and peace, 5 thud, New York, Altered A. Kreptp.

خامساً: التقارير الرسمية المصورة على شبكة الاتصالات الدولية:

1- Digitized by the Internet Archive in 2007 with funding from Microsoft Corporation
https://archive.org/details/federalstatecons02pooruoft
٢- سمر صالح، الموسوعة السياسية، الفيدراليةFederalism - تاريخ النشر ٢٠٢٠/٧/٥، الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/
٣- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، اصدار ٢٠١٥،
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/federalism-primer-AR.pdf

٤- الحماية القانونية الدولية لحقوق الانسان في النزاع المسلح، منشورات مكتب المفوض السامي حقوق الانسان-الأمم المتحدة رقم المنشور HR/PUB/11/1، ٢٠١١.
٥- قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني، المادة ١٤٩ المجلد الثاني الفصل ٤٢، ICRC، الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule149
٦- الحقوق والحريات تحت الرابط: https://www.unicef.org/ar/